Journal Of the Iraqia University (73-4) February (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

التحديات التي تواجه الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية بالعراق

م.م. رافد سليم حسن عبد الرضا حسن طالب دكتوراه بجامعة طهران بورديس فارابي بايران
أ.م.د. علي مشهدي أستاذ مشارك في جامعة قم الحكومية

Challenges Facing Oversight of Government Law Enforcement in Iraq

Email: cv.sham89@gmail.com
A.p. Ali Mashhadi
Assistant Professor, Public and International Law Faculty of Law, University of QOM
E-mail: Droitenviro@gmail.com

الملخص

تُعدّ الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية من الأدوات الأساسية لتحقيق العدالة والشفافية بالنظام القانوني. ومع ذلك، يواجه العراق العديد من التحديات بهذا المجال، ان هذا البحث سوف يتناول التحديات التي تواجه الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية بالعراق والتي يمكن تلخيصها الفساد الإداري والمالي: يُعد الفساد من أبرز العقبات التي تُضعف فعالية الرقابة على القوانين، حيث تتداخل المصالح الشخصية مع المصالح العامة، مما يؤدي إلى تعطيل تطبيق القوانين. وتفتقر بعض المؤسسات الحكومية إلى الكوادر المؤهلة والمدربة لتنفيذ القوانين بشكل صحيح، مما يؤدي إلى حدوث أخطاء أو تجاوزات. و تؤثر التدخلات السياسية بأداء المؤسسات الرقابية، حيث تُعطى الأولوية للمصالح الحزبية على حساب مصلحة الدولة والمواطن. و يعاني النظام القانوني من وجود قوانين غير متكاملة أو متعارضة، مما يخلق صعوبات بالتنفيذ والرقابة عليها. ان مشكله البحث تكمن بالاجابة عن السؤال الاتي ما هي التحديات التي تواجه الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية بالعراق وللإجابة عن السؤال الرئيسي تم اتباع المنهج التوصيفي التحليلي لمعرفة تلك التحديات. وكانت فرضية البحث تتمثل ان الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية بالعراق تواجه تحديات متعددة تتمثل بالفساد الإداري والمالي، وضعف الكفاءات المؤسسية، والتدخلات السياسية، والثغرات التشريعية، مما يؤثر سلباً على فعالية تطبيق القوانين وتحقيق أهدافها. ويمكن تحسين هذه الرقابة من خلال تعزيز الشفافية، تطوير الكوادر، ضمان استقلالية الجهات الرقابية، وسد الثغرات التشريعية. الكلمات المفتاحية: الرقابة الحكومية ، تنفيذ القوانين ، الفساد الإداري ، الثغرات التشريعية ، الاستقلالية المؤسسية.

Abstract

Oversight of the implementation of government laws is one of the basic tools for achieving justice and transparency in the legal system. However, Iraq faces many challenges in this area. This research will address the challenges facing oversight of the implementation of government laws in Iraq, which can be summarized as administrative and financial corruption: Corruption is one of the most prominent obstacles that weaken the effectiveness of oversight of laws, as personal interests overlap with public interests, which leads to the disruption of the implementation of laws. Some government institutions lack qualified and trained personnel to implement laws properly, which leads to errors or violations. Political interventions affect the performance of oversight institutions, as priority is given to partisan interests at the expense of the interests of the state and the citizen. The legal system suffers from the existence of incomplete or conflicting laws, which creates difficulties in implementation and oversight. The research problem lies in answering the following question: What are the challenges facing oversight of the implementation of government laws in Iraq? To answer the main question, the descriptive analytical approach was followed to identify those challenges. The research hypothesis was that the oversight of the implementation of government laws in Iraq faces multiple challenges

represented by administrative and financial corruption, weak institutional competencies, political interference, and legislative loopholes, which negatively affect the effectiveness of implementing laws and achieving their objectives. This oversight can be improved by enhancing transparency, developing cadres, ensuring the independence of regulatory bodies, and closing legislative loopholes.
Key words: Government oversight, law enforcement, administrative corruption, legislative loopholes, institutional independence.

المقدمة

تُعد الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية أداةً أساسية لضمان سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ومع ذلك، يواجه العراق تحديات كبيرة تعرقل فعالية هذه الرقابة، أبرزها انتشار الفساد الإداري والمالي، وضعف الكفاءات المؤسسية، والتدخلات السياسية التي تؤثر على استقلالية الأجهزة الرقابية. كما تعاني منظومة القوانين من وجود ثغرات تشريعية وعدم تناسق بالنصوص القانونية، مما يؤدي إلى ضعف التنفيذ. إضافةً إلى ذلك، ينعكس الوضع الأمني المضطرب، خاصة بالمناطق المتأثرة بالنزاعات، على قدرة الجهات الرقابية بالقيام بدورها. تتفاقم هذه المشكلات مع غياب ثقافة الالتزام بالقانون وضعف الوعي المجتمعي. لذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة هذه التحديات بعمق واقتراح حلول عملية لتعزيز الرقابة على تنفيذ القوانين وتحقيق الإصلاح المؤسسي بالعراق.

اولاً. أهمية البحث

تبرز اهمية البحث بموضوع "التحديات التي تواجه الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية بالعراق" من أهمية الدور الذي تؤديه الرقابة بتحقيق العدالة الاجتماعية، ضمان الشفافية، وترسيخ سيادة القانون. إن ضعف الرقابة يعرض القوانين للتجاهل أو الانتهاك، مما يؤدي إلى تفاقم الفساد، إهدار الموارد العامة، وضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية.في ظل الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمر بها العراق، أصبح من الضروري تحديد العقبات التي تواجه الرقابة واقتراح حلول لتعزيز فعاليتها. هذا البحث يُساهم بدعم الإصلاح المؤسسي، تطوير الكوادر الرقابية، تحسين البيئة التشريعية، وضمان تفعيل القوانين بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ويعزز ثقة المواطن بالدولة.

ثانياً. اهداف البحث

١. تحليل التحديات الرئيسية التي تواجه الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية بالعراق، بما بذلك الفساد الإداري، ضعف الكفاءات المؤسسية، والتدخلات السياسية.

٢. دراسة تأثير الثغرات التشريعية وعدم التناسق بين النصوص القانونية على فعالية الرقابة الحكومية وتطبيق القوانين.

٣. استكشاف دور المؤسسات الرقابية بالعراق ومدى استقلاليتها وقدرتها على تطبيق القوانين بشكل عادل وشفاف.

٤. مقارنة بين أساليب الرقابة الحالية بالعراق وتطبيقات الرقابة بدول أخرى مشابهة، لتقديم حلول عملية لتحسين الأداء الرقابي.

٥. تقديم توصيات عملية لتحسين الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية بالعراق، من خلال تعزيز الشفافية، تطوير القدرات المؤسسية، وتعديل التشريعات بما يتماشى مع المعايير الدولية.

٦. رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الرقابة بتعزيز سيادة القانون والحد من الفساد، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

ثالثاً. اسئلة البحث

تتمثل سؤال البحث بما هي التحديات التي تواجه الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية بالعراق؟

رابعاً. فرضيات البحث

تؤثر ظاهرة الفساد الإداري والمالي بشكل كبيرعلى فعالية الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية بالعراق،مما يؤدي إلى ضعف تطبيق القوانين وتدني مستوى الشفافية. تساهم تدخلات القوى السياسية بتحديد أولويات الجهات الرقابية، مما يعوق استقلالية هذه المؤسسات ويؤثر سلباً على قدرتها على تنفيذ القوانين بشكل محايد وفعال.وجود ثغرات تشريعية وعدم التنسيق بين النصوص القانونية بالعراق يعوق تنفيذ القوانين ويضعف فعالية الرقابة عليها.يؤثر الوضع الأمني ببعض المناطق العراقية، خاصة المتأثرة بالنزاعات، على قدرة الأجهزة الرقابية على تنفيذ القوانين بشكل كامل.

المبحث الأول: التحديات المؤسسية والتشريعية بالرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية

تُعد الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية من الأدوات الأساسية لضمان تطبيق القوانين بشكل فعّال، مما يساهم بتحقيق العدالة والحفاظ على حقوق المواطنين. ومع ذلك، فإن فاعلية هذه الرقابة تتعرض للكثير من التحديات، التي تقف بطريق تحقيق الأهداف المنشودة. من أبرز هذه التحديات

التحديات المؤسسية والتشريعية التي تؤثر بشكل كبير على قدرة المؤسسات الحكومية على مراقبة تطبيق القوانين.في هذا المبحث، سيتم التركيز على التحديات المؤسسية والتشريعية التي تعيق الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية بالعراق. أولاً، سنسلط الضوء على الفساد الإداري والمالي كعائق رئيسي يعطل تنفيذ القوانين ويؤثر سلباً على فعالية الرقابة المؤسسية. إذ يُعد الفساد من أبرز العوامل التي تضعف آليات الرقابة الحكومية وتقلل من تأثيرها بضمان تطبيق القوانين بشفافية ونزاهة. ثانيًا، سيتم دراسة ضعف الكفاءات المؤسسية داخل الأجهزة الرقابية، حيث يعاني العديد من المؤسسات الحكومية من نقص بالتدريب والخبرات الكافية التي تمكنها من أداء دورها الرقابي بكفاءة. يؤدي هذا إلى إضعاف قدرات هذه الأجهزة على متابعة تنفيذ القوانين ومحاسبة المخالفين.سيتم تحليل هذه التحديات بشكل تفصيلي لتحديد تأثيرها على الرقابة على تنفيذ القوانين الحكومية، مع تقديم رؤى حول كيفية معالجة هذه القضايا لتحسين فعالية الرقابة المؤسسية والتشريعية بالعراق وسنقسم هذا المبحث مطلبين نتناول بالمطلب الأول : الفساد الإداري والمالي كعائق رئيسي بالرقابة وفي المطلب الثاني : ضعف الكفاءات المؤسسية

المطلب الاول : الفساد الإداري والمالي كعائق رئيسي بالرقابة

يُعد الفساد الإداري والمالي من أبرز العوامل التي تعيق الرقابة الفعّالة على تنفيذ القوانين الحكومية بالعراق. يشكل الفساد تحديًا كبيرًا بالنظام الإداري والقانوني، حيث يؤثر بشكل مباشر على المؤسسات الحكومية وقدرتها على أداء مهامها بكفاءة وشفافية. يمكن للفساد أن يشوه عملية تطبيق القوانين، ويعزز من تفشي المحسوبية والرشوة، مما يعيق تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين١.يعود انتشار الفساد بالعراق إلى عدة عوامل، أبرزها ضعف الأنظمة الرقابية وعدم وجود آليات فعالة لمكافحة الفساد. كما أن التداخل بين المصالح السياسية والمصالح الشخصية لبعض المسؤولين يعزز من وجود الفساد بالعديد من الدوائر الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، يعاني العراق من غياب ثقافة المساءلة، حيث يندر تقديم المسؤولين الفاسدين للمحاسبة القانونية، مما يعزز من الإفلات من العقاب ويشجع على استمرار الفسا٢د.الفساد الإداري والمالي يضعف بشكل كبير القدرة على تطبيق القوانين ومراقبة تنفيذها. فعندما تتداخل المصالح الشخصية للمسؤولين مع وظائفهم الرسمية، يُستغل منصبهم لتحقيق منافع خاصة على حساب المصلحة العامة. وبذلك، لا يتم تطبيق القوانين على الوجه الصحيح، بل يتم تحريف تنفيذها أو تجاوزها لأغراض شخصية أو سياسية٣.إضافة إلى ذلك، يعيق الفساد عمل الأجهزة الرقابية نفسها، إذ يتسبب بفقدان استقلاليتها وتعرضها لضغوطات لتجاهل أو التستر على المخالفات. كما أن الفساد يحد من فعالية التحقيقات بالمخالفات القانونية ويقلل من قدرة الأجهزة الحكومية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الانتهاكات٤.الفساد ليس مجرد قضية إدارية أو مالية، بل يمتد تأثيره ليشمل الحياة اليومية للمواطنين. يساهم الفساد بإضعاف ثقة الشعب بالنظام القانوني، مما يزيد من حالة الإحباط الاجتماعي. كما يعوق التنمية الاقتصادية ويزيد من معدلات البطالة والفقر، حيث يُمكن للمسؤولين الفاسدين أن يمنحوا المشاريع والوظائف وفقًا للمصالح الشخصية بدلاً من المعايير القانونية٥.يفسد الفساد الإداري والمالي المجتمعات البشرية، مما يؤدي إلى ضياع وإهدار أموال الدولة وحقوقها وقيمها الأخلاقية والثقافية، مما يؤدي إلى العديد من المشاكل على كافة المستويات. الفساد مصطلح متعدد المعاني، فهو موجود بالحكومة، كما تتعدد أسباب وأشكال الفساد بالمجالين المالي والإداري، ولهذا كان علينا أن نتناول المظاهر القانونية لجرائم الفساد وملاحقتها على النحو التالي٦:

الفرع الاول: المظاهر القانونية لجرائم الفسادللفساد معانٍ كثيرة، منها المعنى المادي الذي يرتبط بالأشياء الملموسة، ويشير إلى تلفها أو فسادها. وفقًا لتعريف قاموس أكسفورد، يُعرَّف الفساد بأنه انحراف أو تدمير النزاهة بأداء الوظائف العامة، سواء من خلال الرشوة أو المحسوبية. أما منظمة الشفافية الدولية، فتُعرِّفه على أنه استغلال السلطة الموكلة لتحقيق مصالح شخصية.٧.الفساد بالمعاملات العامة يُعَدُّ ظاهرة عالمية تشترك فيها جميع الأطراف، سواء كانت من الدول المصدِّرة أو المستوردة. وقد أدى ذلك إلى ظهور قيم جديدة مرتبطة بممارسات الفساد، تعكس التحولات العميقة الناتجة عن عولمة نظام الإنتاج العالمي. ورغم تنوع مظاهر الفساد وقيمه، تتميز القوانين الجنائية بكل دولة بخصوصيتها، حيث تتضمن العديد من النصوص التي تهدف إلى مكافحة جرائم الفساد٨.ومن الجدير بالذكر أن التشريعات العراقية لم تحدد مفهوم الفساد لكن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وكذلك قانون النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ ذكرا حالات تتعلق بالفساد ومنها (جرائم تعطيل الفساد). (الرشوة والاختلاس وانتهاك الحدود المهنية للموظفين) وهي منصوص عليها بالمواد من ٣٠٧ إلى ٣٤١ من قانون العقوبات العراقي. أما قانون هيأة النزاهة فقد نصت المادة (١٨) منه على أن "الربح غير المشروع" ينص على أن (أي زيادة بموارد الشخص المسؤول عن تقديم التقرير المالي أو موارد زوجته أو أولاده الذين يعولهم لا تتناسب مع نفقتهم) الدخل العادي يعتبر ربحا غير مشروع، إلا إذا أثبت المكلف أنه تم الحصول عليه من مصادر مشروعة)، وذلك من خلال الجمع بين مواد قانون العقوبات والقانون هيئة النزاهة. يُعرّف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة والرشوة والاستخدام غير القانوني للسلطة بطريقة تتعارض مع المصالح المشروعة للمجتمع والدولة والمنافع المادية (الكسب غير المشروع).٩.

الفرع الثاني : الانتهاكات التي تعتبر أساس الفسادومع ذلك، من المهم معالجة نوعين من الفساد الذي يعصف بجهاز الدولة، وهما الفساد الذي يرتكبه كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية واسعة النطاق. وهو أهم وأشمل وأخطر لأنه يكلف الدولة أموالاً طائلة، فالفساد السياسي له أشكال عديدة منها الفساد بالقمة الذي يحتاج إلى دراسة وبحث متعمق بين أشكال الفساد لأنه أساس الفساد. يمثل الفساد بالقاع مستويات وتأثيرات على أخطر أنواع الفساد وترجع خطورتها إلى ارتباطها بأعلى الهرم بالأنظمة السياسية. ولذلك فإن المخالفات التي تعتبر أساس الفساد هي من أخطر أشكال الفساد. وعلى وجه الخصوص، طلبت سلطاتنا التحقيق بالجرائم التي تنتهك واجبات المنصب (الرشوة الانتخابية والرشوة الدولية)١٠:الرشوة الانتخابية الرشوة تُعدّ أساسًا لكل الشرور ومصدرًا للآثار السلبية التي تُدمّر المجتمع العربي بأكمله. فهي تفتح الباب لانتهاك القانون، والتهرب من المساءلة، وتمرير الصفقات غير المشروعة، مما يؤدي إلى نتائج مباشرة تُعيق جميع مقومات النمو والتطور، وتزيد من الانحدار الأخلاقي. والتفكك الأسري، وتثبيط الاستثمارات الإنتاجية الفعالة التي تساهم بخلق الثروة وتقدم المجتمعات. وتشمل هذه الآثار زعزعة استقرار الاقتصاد، وتدمير المشاريع وزيادة الثروة المفرطة دون جهد، وإهدار الأموال وما ينجم عنها من أضرار. الصلاحيات التي يمكنه استخدامها بالحدود التي يفرضها القانون وتحقيقاً لأهدافه. أما إذا استخدمها لأغراض أخرى، فيعتبر مرتكباً جرائم فساد. ولذلك، يتم تعريف الرشوة على أنها الاتجار بالبشر١١، ولما كانت الرشوة تتمثل باستغلال الموظف لوظيفته واستخدامها لمصلحته الخاصة، فإنها تتحايل على عناصر العدالة من خلال الحصول على منافع أو خدمات لا يستطيع الراشي الحصول عليها دون رشوة، وبذلك يتحايل على حقوق الآخرين، وبالتالي اضطراب بالعلاقات الشخصية. تنشأ العلاقات مما يؤدي إلى إهدار القيم والدخل الموجود ويمثل تهديدا لسلطة الدولة والقانون، كونها من أخطر الآفات التي تصيب الإنسان يحدث١٢.نظرًا لأن الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد، ووجود ترابط وثيق بين الفساد السياسي والفساد الانتخابي، فقد تم تقسيمه إلى عدة أقسام من زوايا مختلفة. وعلى الرغم من تنوع هذه الأنواع، فإن مظاهر الفساد تتشابه بجميع أشكاله.أما الفساد الانتخابي وهو موضوع بحثنا، فتختلف أشكاله حسب القانون الذي ينظمه، مثل القانون الجنائي والقانون الانتخابي، ومن أكثر الجرائم شيوعاً بالعملية الانتخابية ما يلي: استخدام موارد الدولة بالعملية الانتخابية والرشوة التي يستخدمها هؤلاء المسؤولون بطرق مختلفة. ومع ذلك، سنشرح أولاً الأشكال الرئيسية للفساد بالعملية الانتخابية١٣:- التمويل غير القانوني للحملات الانتخابية يشير إلى تقديم الدعم المالي من قبل الجهات بالسلطة للمرشحين أو الأحزاب السياسية أثناء الحملات الانتخابية، وهو أمر محظور بموجب المادة ٢٩ من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣. تنص المادة على منع استخدام الأموال العامة أو موازنات الوزارات أو صناديق المؤسسات أو أي دعم خارجي بالدعاية الانتخابية.- استغلال ممتلكات الدولة يتمثل باستخدام المرشحين أو الأفراد، استنادًا إلى مناصبهم العسكرية أو المدنية، أو استغلال ممتلكات الدولة والخدمات البلدية، بغض النظر عن طبيعة ملكيتها، لدعم الحملات الانتخابية. وقد نصت المادة ٢٧ من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي على حظر استخدام موظفي وزارات الدولة والسلطات المحلية لأي من موارد الدولة أو وسائلها، بما فيها الأجهزة الأمنية والعسكرية، بالدعاية الانتخابية أو التأثير على الناخبين لصالحهم أو لصالح أي مرشح آخر١٤.- الرشوة أثناء العملية الانتخابية تُعد من أخطر الممارسات التي تؤثر على إرادة الناخبين الحرة. تكمن خطورتها باستخدام الأموال للتأثير على نزاهة التمثيل البرلماني، حيث يتم استغلال ظروف الفقر أو المرض أو البطالة أو نقص الخدمات لإغراء الناخبين عبر وعود بالتبرعات والهدايا أو تقديم مساعدات مالية، بهدف توجيه أصواتهم نحو حزب أو مرشح معين. كما قد تشمل تلك الإغراءات وعودًا بالتوظيف، تقديم الخدمات، أو توفير السكن، مما يؤدي إلى تمثيل برلماني لا يعكس الإرادة الحقيقية للمواطنين ١٥.من المهم الإشارة إلى أن النماذج المطروحة أعلاه لا تعني أن جميع الجرائم تُرتكب بشكل فردي، إذ يمكن لشخص واحد ارتكابها، وأكثرها شيوعًا هي الرشوة باستخدام موارد الدولة. يُلاحظ أن المشرع العراقي بقانون انتخابات مجالس المحافظات رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨، ضمن الفصل السابع، لم يتناول (الجرائم الانتخابية) سوى هذه الجرائم. وقد أبرز المشرع فقرتين بنص المادة ٣٩ تتعلقان بشكلي الرشوة الانتخابية. كما صدر نظام (الجرائم والعقوبات المتعلقة بالانتخابات والاستفتاءات) رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨، إلا أن هذا النظام تعرض لانتقادات، أبرزها أن مجلس المفوضين الأصلي هو الجهة المخولة بإصدار الأنظمة والتعليمات لضمان نزاهة العملية الانتخابية، دون تجاوز الصلاحيات الممنوحة وفقًا للدستور. ويجب ألا تتعدى هذه السلطة الإطار القانوني العام للتنظيم، بما لا يتيح لها الوصول إلى ما يتجاوز حدود التنظيم، تجريم الأعمال الإجرامية هو مسألة ذات أهمية كبيرة، ويجب أن تستند إلى أسس قانونية واضحة، حيث لا يمكن لنظام مثل هذا أن يكون وحده أساسًا للتجريم والعقاب دون سند قانوني صريح١٦. وبالتالي فإن استغلال الوضع المالي السيئ لبعض الناخبين يتطلب نقاشات حول تدخل الفساد بالعملية الانتخابية. وقد عرفت السوابق القضائية الرشوة الانتخابية بأنها الاتجار بالانتخابات العامة، وهو ما يعني أن المرشح أو من يمثله يطابق الناخب أو مجموعة من الناخبين يطالبون بميزة أو ميزة معينة مقابل الإدلاء بأصواتهم بطريقة معينة أو الامتناع عن التصويت . تعرف جريمة الرشوة الانتخابية بأنها فعل يستهدف المساس

بنزاهة العملية الانتخابية من خلال التأثير على إرادة الناخب باستخدام المال، أو الإغراء، أو تقديم الوعود والهدايا، أو أي وسيلة أخرى تخالف مبدأ الحرية. تهدف هذه الوسائل إلى التأثير على الناخب سواء بعوامل داخلية أو خارجية، مما يحيده عن اتخاذ قراره الصحيح بحرية تامة١٧.

– كما أن الرشوة الانتخابية هي أمر يؤدي إلى انتشار حالة عدم الثقة بالعملية الانتخابية، وتفقدها موضوعيتها وقيمتها وشرعيتها، إضافة إلى أنها بالضرورة تجذب مرشحين معارضين مرتكبين جريمة الرشوة، يجلب مناصب سيادية، وهو أمر لا حدود له بخطورته على العملية السياسية والعملية الانتخابية، وله عواقب كارثية على المصالح العليا للدولة. يكمن الخطر الاجتماعي لهذا النوع من الفساد بتأثيره السلبي على الروح التحفيزية للجماهير، حيث يؤدي إلى انحراف إرادتهم الحقيقية. فقد أصبحت الرشوة وسيلة يعتمد عليها البعض لتحقيق أهدافهم بالانتخابات المقبلة، مما يشكل تهديدًا لنزاهة العملية الديمقراطية ١٨– الجانب الآخر لهذا الخطر الاجتماعي يظهر كأحد أشكال الفساد السياسي، من خلال الادعاءات التي يروج لها النواب الذين ترشحوا للعملية الانتخابية. حيث يشجعهم ذلك على الترويج لفكرة أن الطريق إلى السلطة يمر عبر انتخابات نزيهة، رغم أن مطالبهم تبقى دون تحقيق. فكل ما بالأمر هو مجرد ادعاءات وأكاذيب لا يمكن الوثوق بها١٩.– إضافة إلى ذلك فإن الخطر الاجتماعي الذي لا يمكن إغفاله هو أن الرشوة الانتخابية هي شكل من أشكال الفساد المستتر المنتشر والمعاقب عليه، كما أن انتشار هذه الظاهرة، كما أن عدم وجود تشريعات إدارية وجنائية بشأن المسؤولية عن الرشوة الانتخابية يعني أنها ولا ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد هو محاسبة مرتكبي الرشوة بالعملية الانتخابية.أما فيما يتعلق باستخدام موارد الدولة، فهذا هو الشكل الثاني من جرائم الفساد التي ترتكب خلال العملية الانتخابية ويتم هذا الاستخدام بثلاثة مجالات:– التنفيذ الفعال لاستخدام الموارد الإدارية والمالية لإجراء الحملات الانتخابية.– ان المباشرة بالضغط الإداري على الناخب، يؤدي إلى المساس بالإرادة الحقيقية للناخبين، والتي لن يكون لها أي معنى.– الضغط على المتنافسين بأي شكل من الأشكال سواء باتهامهم بجرائم معينة أو الإساءة إلى سمعة المرشح وذلك بهدف التأثير على رأي الناخبين واستبعادهم من الانتخابات.ويشار إلى أن المجالين الثاني والثالث يعودان إلى الأساليب غير القانونية التي يستخدمها المرشحون لاستهداف خصومهم خلال العملية الانتخابية. كل هذه الأساليب المستخدمة تجعل الإرادة الحرة للشعب بلا معنى.

٢– الرشوة الدولية كما أشير سابقا إلى أن جريمة الرشوة تنتمي إلى الجرائم الواقعة على الوظيفة العامة وهي من أبرز المظاهر للفساد ، حيث أن الموظف العام عندما يمنح صلاحيات أو صلاحيات معينة فإنه ملزم بممارستها بإطار هذه الممارسة. الصلاحيات إن الحدود التي رسمها القانون والتي توجب على هذا الموظف ممارسة صلاحياته بحدود الضوابط القانونية يترتب عليها الإضرار بالمصلحة العامة التي قصد القانون حمايتها ويؤدي بالتالي إلى الإخلال بالنظام الاجتماعي. ومن حيث الحجم، فإن الرشوة هي أول وأهم أشكال الفساد ٢٠.تلعب الرشوة دورًا كبيرًا بتوزيع المنح الحكومية، سواء كانت مالية، مثل دعم المشاريع أو الأفراد، أو على شكل فوائد عينية، مثل الحصص بالمشاريع التي يتم خصخصتها. وبالتالي، يتم حرمان العديد من المستفيدين من هذه الفوائد لصالح من يتلقون الرشوة من الموظف المسؤول. يعد الفساد بالإدارة من أخطر أشكال انتهاك واجبات العمل، خصوصًا عندما يُستخدم لتحقيق مصالح فردية على حساب سمعة وهيبة الوظيفة العامة.٢١.تساهم الجريمة المنظمة بتعزيز انتشار ظاهرة الفساد من خلال ضخ مبالغ مالية ضخمة كرشاوى للحصول على تراخيص أو عقود أو إعفاءات ضريبية. وفي المقابل، تدعم هذه المؤسسات الجريمة المنظمة الموظفين الفاسدين للوصول إلى المناصب القيادية العليا، سواء من خلال دعم الانتخابات أو التأثير على كبار القادة والأحزاب بحال تعيينهم. ويعتقد البعض أن الجريمة المنظمة منتشرة بجميع أنحاء العالم، لكنها تتفاقم بشكل أكبر بالبلدان التي تعاني من ضعف المؤسسات السياسية، حيث يستفيد رجال المافيا من دعم وحماية المسؤولين والساسة الفاسدين ومن المهم الإشارة إلى أن شركات القطاع الخاص عادة ما تواجه ضغوطًا لتقديم الرشاوى بمجالات معينة . ٢٢:أولًا: ببعض الدول، خاصة بالعالم النامي، يصعب على الشركات الحصول على عقود حكومية أو شبه حكومية دون دفع رشوة كبيرة. ويتم ذلك غالبًا عبر ممثل أو وكيل حكومي يتقاضى عمولة بنسب كبيرة، تكون غالبًا سخية. ثانيًا: يظهر ذلك بمحاولات الشركات لخلق فرص ربح من خلال تقديم رشاوى ضخمة لصناع القرار للموافقة على مشتريات أو مشاريع غير ضرورية، أو بأفضل الأحوال، غير قابلة للحياة اقتصاديًا.٢٣.ولهذا نرى أن أعمال الفساد تتم بالخفاء ونادرا ما تنكشف، خاصة عندما تحدث بأعلى الدوائر الرسمية أو تسمى فسادا بالقمة، إذ يشكلون فيما بينهم شبكة تحيط بأعماله وأعماله. يخضع للسرية التامة ولذلك نادرا ما يتم الكشف عنه.تعتبر مكافحة الفساد الإداري والمالي خطوة أساسية لتحسين فعالية مراقبة تنفيذ القوانين بالعراق، الأمر الذي سيساهم ببناء مؤسسات حكومية نزيهة وفعالة وتعزيز الثقة بالنظام القانوني٢٤.

المطلب الثاني : ضعف الكفاءات المؤسسية

ضعف الكفاءات المؤسسية وتأثيرها على الرقابة بالعراق التي تعد من التحديات الكبرى التي تواجه الأجهزة الرقابية بالعراق، مما يؤدي إلى ضعف تنفيذ القوانين وعدم تحقيق الأهداف المرجوة من الرقابة. هذه المشكلة تتجذر بالعديد من العوامل المتعلقة بالموارد البشرية، البنية التنظيمية، والبيئة الإدارية داخل المؤسسات الحكومية أولاً: نقص التدريب والتأهيل المهني يشكل أحد الجوانب الأساسية لهذه المشكلة. معظم العاملين بالأجهزة الرقابية يعانون من نقص بالمهارات التخصصية التي تمكنهم من أداء مهامهم بفعالية، سواء بالمجالات القانونية أو الإدارية أو التقنية. البرامج التدريبية، إذا وُجدت، غالباً ما تكون سطحية ولا تواكب التطورات الحديثة بمجال الرقابة. هذا النقص يجعل العاملين غير قادرين على تحليل البيانات بفعالية، أو فهم التعقيدات التي تتسم بها القوانين العراقية، مما يؤدي إلى أخطاء أو تأخر بإنجاز المهام٢٥.ثانياً: البيروقراطية الإدارية تزيد من تعقيد الوضع. المؤسسات الرقابية غالباً ما تكون مثقلة بالإجراءات الروتينية التي تعيق الكفاءة وتؤدي إلى إهدار الوقت والموارد. بظل هذه البيئة البيروقراطية، يصبح اتخاذ القرارات الصائبة عملية طويلة وشاقة، مما يضعف الأداء الرقابي ويحدّ من قدرتها على التدخل السريع عندما تكون هناك حاجة للتصحيح أو التوجيه٢٦.بالإضافة إلى ذلك، عدم توفر الكوادر المؤهلة يُعتبر عاملاً مهماً بضعف الكفاءات المؤسسية. العراق يعاني من نزيف مستمر للكفاءات البشرية نتيجة الهجرة الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة. هذا الوضع يجعل المؤسسات تعتمد بكثير من الأحيان على موظفين يفتقرون للخبرة أو التعليم العالي المناسب لمتطلبات العمل الرقابي. النقص بالتخصصات التقنية والقانونية يزيد من صعوبة معالجة المشكلات المعقدة التي تتطلب معرفة متقدمة وخبرة واسعة٢٧.غياب الحوافز والدوافع المهنية يمثل مشكلة أخرى تعوق الأداء الفعّال للأجهزة الرقابية. العاملون بهذه المؤسسات غالباً ما يفتقرون إلى الحوافز التي تشجعهم على تحسين أدائهم. الرواتب قد تكون غير مجزية، والاعتراف بجهودهم قليل، مما يؤدي إلى تدنّي مستوى الالتزام الوظيفي وانتشار ظواهر مثل الإهمال وعدم الجدية. ضعف الحوافز يساهم أيضاً بانخفاض مستوى الإبداع والابتكار بالتعامل مع التحديات الرقابية٢٨.تترك هذه العوامل آثاراً واسعة النطاق على الرقابة بالعراق. ضعف الكفاءات المؤسسية يؤدي إلى تقييم غير دقيق لأداء المؤسسات الحكومية، مما يجعل الأجهزة الرقابية غير قادرة على اكتشاف التجاوزات أو معالجتها بالوقت المناسب. هذا الضعف يشجع الفساد الإداري، حيث تُستغل الثغرات الناتجة عن غياب الكفاءات لتحقيق مكاسب شخصية. علاوة على ذلك، يؤدي هذا الضعف إلى تأخر تنفيذ المشاريع الحكومية، مما يضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويُضعف ثقة المواطنين بالحكومة٢٩. لمعالجة هذه المشكلة، يجب التركيز على تطوير الكفاءات من خلال برامج تدريبية مستدامة تركز على المهارات المتخصصة، وتحسين بيئة العمل داخل المؤسسات الرقابية لتكون أقل بيروقراطية وأكثر دعماً للإبداع. تحسين الحوافز المادية والمعنوية للعاملين قد يكون أيضاً وسيلة فعّالة لرفع كفاءة الأداء، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات لجذب الكفاءات العراقية المهاجرة. من دون إصلاح حقيقي بهذا المجال، ستظل الرقابة بالعراق تواجه صعوبات كبيرة بتحقيق أهدافها٣٠.

المبحث الثاني: الحلول والآليات المقترحة لتعزيز الرقابة على تنفيذ القوانين بالعراق

ويختلف تحسين الشفافية والمساءلة واستقلال الهيئات التنظيمية تبعا للبيئة السياسية والاقتصادية التي أدت إلى ظهور هذا الفساد. من المعروف أن هناك فرقًا كبيرًا بين النزاهة والفساد. فالنزاهة تؤدي إلى الصدق بالعمل، وتطبيق سيادة القانون، وتعزيز الكفاءة، وتحقيق الأمن والاستقرار بالمجتمع، مع احترام الأخلاق التي تشكل أساس النزاهة. تنفيذ العمل بنزاهة يتطلب الأمانة بالأداء بهدف الحفاظ على النزاهة، التي تُعد سلاحًا ضد الجريمة التي تهدد استقرار المجتمع وتعرقل تقدمه. بالمقابل، يؤدي الفساد إلى نهب المال العام وإهداره، مما يسبب انهيار القيم الأخلاقية وانتشار الظلم والجريمة تعتبر هذه الجرائم انتهاكًا لحقوق المجتمع ككل، مما يستدعي دورًا فعالًا بالقضاء على كل ما يدمّر المجتمع، مثل المحسوبية والوساطة والفساد المالي والإداري. وبالتالي، قررنا تقسيم هذه القضية إلى مطلبين، الأول يتناول تعزيز قيم النزاهة، والثاني يتطرق إلى استراتيجية مكافحة الفساد٣١:

المطلب الاول: تعزيز قيم النزاهة

ان من تأثيرات النزاهة انها تنمي الضمير الشخصي، حيث أن الضمير هو القوة الدافعة للإنسان لاتباع الدوافع الصالحة والابتعاد عن الشر، ويمكن أن يحدث تنمية الضمير من خلال الإرادة الناشئة عن الفعل والقرارات والقدرات على تحقيق الهدف. موقف محدد ويبدأ بشعور الفرد تجاه موضوع أو سؤال معين بمرحلة التفكير ثم التصميم ثم التنفيذ، والذي يتم التعبير عنه من خلال السلوك الخارجي لمواجهة قضية ما. لذلك فإن تنمية الضمير الأخلاقي تتم من خلال السلوك الأخلاقي. الذي يكون بدوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو لأسباب تتعلق بسيادة القانون وهذا يتطلب الشعور بالمسؤولية والاعتراف بضرورة المهمة الموكلة إليه. ولذلك يمكن تعريف النزاهة باللغة بأنها الابتعاد عن المنكر وترك الشبهات، بينما تعرف اصطلاحاً بأنها كسب المال دون الإساءة إلى الآخرين أو ظلمهم.٣٢لذلك، تتطلب حماية النزاهة، بما بذلك مكوناتها الأساسية

مثل الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، اتخاذ عدة إجراءات، من أبرزها فهم أسباب المشكلة والعمل على معالجتها. كما يعد التعاون بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع أمرًا ضروريًا، إلى جانب تعزيز القيم الأخلاقية التي تسهم ببناء ثقافة النزاهة. من المهم أيضًا الاستفادة من الخبرات الدولية لتكون لدينا قدرة فعالة بمكافحة الفساد.٣٣من المهم ألا نتجاهل الشفافية، التي تعني الوضوح داخل المؤسسة وفي علاقتها بالمواطنين المستفيدين من الخدمات. ويشمل ذلك نشر الإجراءات والأهداف والغايات، أي توفير المعلومات والبيانات الحكومية بشكل شفاف وواضح. إن نشر هذه المعلومات وضمان تدفقها وانتشارها عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة يعد عنصرًا أساسيًا بمكافحة الفساد بجميع أشكاله، ويعزز التواصل بين المواطنين والمسؤولين، مما يساهم بالحد من الفساد والقضاء عليه. وقد أظهرت العديد من الدول أن الالتزام بالشفافية يقلل من الأزمات الاقتصادية ويسهم بشكل كبير بمعالجة المشكلات قبل أن تتفاقم وتتسع نطاقها..٣٤النزاهة تعني معاملة كل شخوص المجتمع على قدم المساواة، والتصرف بموضوعية بإدارة الشؤون العامة وفي التعامل مع الآخرين. تركز منظمة الشفافية الدولية على عدة ركائز للنزاهة، وهي: الإرادة السياسية، مشاركة المجتمع المدني، تمكين المؤسسات الرقابية، المصطلحات المؤسسية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، الإعلام، بالإضافة إلى القطاعين العام والخاص.٣٥ج وهي كلها ركائز مهمة تمثل مكونات النزاهة وجزء لا يتجزأ من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، فكل منها يكمل الآخر. وإذا اختفت بعض هذه الركائز أو ضعفت، يصبح النظام عرضة للانهيار، وهو ما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.٣٦لذلك، نُدرك أن النزاهة هي ظاهرة حضارية تطورت مع تطور البشرية، وهي سائدة بالمجتمع وفقًا لنظام الحكم المعتمد بالدولة. فقد أدركت الشعوب والدول أن تعزيز مفهوم النزاهة ومكافحة الفساد لن يكون لهما تأثير ملموس ما لم توجد هيئات وأنظمة رقابية فعّالة ومستقلة تراقب نزاهة عمل الموظفين بمختلف القطاعات.٣٧وجاء بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول هذا الموضوع: "بما أن تعريف الفساد قد اجتذب اهتمام المنتديات الأكاديمية والدولية على مر السنين، فإن السؤال الذي أصبحت الإجابة عليه ملحة بشكل متزايد هو: "أعرف ماذا". ما هي الوصفة العلمية والإستراتيجية النموذجية التي يجب أن تتبعها الحكومات على المستويين الوطني والدولي؟ من الضروري تحديد نطاق الفساد بشكل واضح، بغض النظر عن كون القرار يهدف إلى الحد من الفساد أو زيادته. هذا النطاق يساعد بتوسيع الفهم حول الظاهرة.٣٨ليس سراً أن النزاهة هي منظومة قيم تتعلق بالصدق والأمانة والإخلاص والاحترافية بالعمل. ورغم التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة، إلا أن الثاني يتعلق بالقيم الأخلاقية، بينما الأول يتعلق بالأنظمة والإجراءات العملية، إلا أن العديد من المؤلفين أكدوا أن الفساد ضعف أخلاقي. لذلك، فإن مكافحة الفساد لا تقتصر فقط على النصوص القانونية التي تعاقب مرتكبي الفساد، بل تشمل أيضًا التدابير الوقائية التي تركز على تعزيز قيم النزاهة والمسؤولية بأمانة وإخلاص، واحترام القانون، وهو ما يعد الأساس بهذه الجهود. ٣٩.وفي ضوء ما تم بيانه فإن الإرادة السياسية هي المفتاح لمكافحة الفساد من خلال إزالة أسبابه وآثاره والقضاء على آثاره. ولذلك نرى أن ذلك يدل على أن الفساد لا يتجاوز نطاق الجرائم الفردية البسيطة، وأن الإرادة قوية وقادرة على مواجهة كل ما يخل بسلام المجتمع وينتهك الحقوق والواجبات. ولا ينبغي لهذه الإرادة السياسية أن تتكون من شعارات ووعود كاذبة، بل يجب أن تكون مصحوبة بإصلاحات سياسية من خلال إدخال نظام صارم وعادل، ومجتمع مدني قوي، ونظام قضائي مستقل٤٠. ومن هذا نستنتج أن الإصلاح الإداري يجب أن يعيد النظر بنظام الأجور والمرتبات والأجور وأن تطبق معايير مختلفة بمعاملة الكتبة والسكرتيرات، مع أننا ندرك أن هذه الإصلاحات تترتب عليها أيضا تكاليف مالية باهظة مثل إصلاح السلطة التشريعية وتمريرها. قوانين ردع الفساد من أولويات الحد من لجان الفساد. إلا أن ذلك لا يمكن عزله عن الدور الفعال والمهم لمؤسسات المجتمع المدني والدعم الشعبي بالقيام بحملات توعوية لمكافحة الفساد، والتي تمكن هذه المؤسسات أيضًا من الحصول على معلومات تكشف الممارسات غير المسؤولة للسلطات.

المطلب الثاني: استراتيجيات مكافحة الفساد

تساهم مختلف الهيئات الحكومية مساهمة هامة بمكافحة الفساد، سواء كانت السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية. ولذلك سنشرح أدوار هذه السلطات ووكالاتي٤١ :الفرع الاول: دور البرلمان بمكافحة الفسادومن الواضح أن مكافحة ظاهرة واسعة النطاق وخطيرة مثل الفساد لا يمكن أن تتم من جانب واحد، بل هي مسؤولية المجتمع بأكمله، بما بذلك المواطنين والمنظمات الاجتماعية والحكومات والقادة السياسيين، وما إلى ذلك.

ولمكافحة الفساد بنجاح، لا بد من وضع استراتيجية واضحة تتضمن تدابير شاملة ومتكاملة يتم تنفيذها بمثابرة وعناية. ومن المعروف أن أي ظاهرة سلبية يمكن أن تصبح خطيرة للغاية إذا تم التغاضي عنها أو توقف مكافحتها٤٢.النزاهة والنزاهة بين البرلمانيين يمكن للبرلمانات أن تكون قدوة بالنزاهة والأمانة وتعتبر عاملاً مهماً بنشر ثقافة مكافحة الفساد ومحاسبة الحكومة على الانتهاكات التي ترتكبها، طالما أن هذه البرلمانات لديها مسؤولية سياسية. ويمكنها سن القوانين اللازمة لمكافحة الفساد. ويمكنها أيضًا مطالبة الحكومات بالشفافية وتعزيز دور منظمات النزاهة الوطنية بمكافحة الفساد. ولذلك، لمكافحة الفساد، يجب أن يتمتع هؤلاء البرلمانيون بالحصانة حتى يتمكنوا من القيام بعملهم وعدم ملاحقتهم

ومحاسبة أقوالهم وأفعالهم. وإذا وجدنا أن محاسبة البرلمانيين أداة أساسية، فهي بالأحرى صمام أمان يمنع استخدام السلطة بالفساد، كما أن للامتيازات البرلمانية أهمية كبيرة بتفعيل عمل البرلمانيين بمتابعة أداء محاسبة الحكومة. .لكي تتمكن الحكومة من تنفيذ قوانين الوقاية من الفساد، يجب أن يكون البرلمانيون قدوة بالالتزام بقواعد السلوك العام، وأن يكشفوا عن ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، بالإضافة إلى مصادر ثرواتهم، مع الامتناع عن أي ممارسات فاسدة٤٣.من المعروف أن الفساد يتم غالبًا بالخفاء، لذا يجب على السلطة التشريعية وضع قوانين مرنة وقابلة للتطبيق، واستخدام المساءلة البرلمانية لمعاقبة الحكومة على تقصيرها بتنفيذ السياسات الاقتصادية وإدارة الشأن العام، بما بذلك الرقابة على أموال الإنفاق العام. ومع ذلك، يجب ألا تقتصر اللجان البرلمانية على التحقيق بالقضايا المتعلقة بتعديل الثغرات القانونية، بل ينبغي أن تتجاوز ذلك لتتحقق من فساد الموظفين العموميين وممارساتهم الخاطئة. ونتفق مع من يرى أن استراتيجية مكافحة الفساد تتطلب قدرة البرلمان على محاربة الفساد، إذ توجد علاقة جوهرية بين مكافحة الفساد والنظام الديمقراطي٤٤.والأخيرة (نظرية الديمقراطية) تقوم على نظام من القيم السياسية (مثل الطبيعة البرلمانية ببناء السلطة والتوازن مع السيطرة بين السلطات) ومجموعة من المؤسسات التي تعزز هذه القيم (مثل البرلمان، المجتمع المدني). . مؤسسات وآليات التعبير العام). وتتحقق مزايا هامة على طريق الديمقراطية، لا سيما سلامة البنية السياسية والجهاز الحكومي. ويجب تحقيق هذه الفوائد حتى يشعر بها المجتمع، وإلا فلا جدوى من تطبيق الديمقراطية هناك أسباب عديدة لظاهرة الفساد وانتشارها، منها أسباب عامة تحدد بمجملها ما يؤثر على نظام الفساد. وتختلف هذه الأسباب من مجتمع إلى مجتمع، لذا فإن أحد الأسباب بمجتمع له أهمية قصوى بسبب انتشار الفساد واستفحاله، بينما بمجتمع آخر نعتبره سببا ثانويا، رغم أن هناك شبه إجماع عليه. إن ظاهرة الفساد سلوك إنساني تحركه المصلحة الذاتية. الأدوات البرلمانية لمكافحة الفساد وضرورة الاستثمار فيها، إذ أن للبرلمان دور مهم بإنشاء أو تعزيز مؤسسات وآليات المساءلة والمساءلة الجيدة من خلال الشفافية التي يتميز بها العمل العام ومن خلال بناء نظام وطني للنزاهة، تلعب الأدوات البرلمانية دوراً مهماً بتحقيق أهداف مكافحة الفساد، حيث يساهم البرلمانيون بشكل أساسي بتعزيز قدرة البرلمان على استخدام هذه الأدوات بشكل فعال. يتم ذلك من خلال وسائل هامة تشمل٤٥ إصدار القوانين لمحاسبة المسؤولين: يتم تجميع كافة قوانين مكافحة الفساد بنظام موحد على مستوى الدولة، من خلال مجموعات عمل برلمانية تعمل على جمع هذه القوانين واللوائح، بحيث يكون واضحاً للجميع التزام البرلمان بمحاربة الفساد..٤٦.كما يجب أن تلعب المبادرات التشريعية دوراً بصياغة القوانين بشكل يحميها من الفساد، خاصة أن العديد من القوانين السابقة كانت غير دقيقة وغامضة، ما يسمح بالتلاعب. لذا، يجب أن تكون صياغة القوانين واضحة ومحددة وفق معايير الشفافية، مع توفيرها بشكل مجاني للرأي العام من خلال نشر جدول الأعمال التشريعي والمشورة القانونية٤٧. – إشراك كافة الأطراف المعنية بمكافحة الفساد: يجب أن يشارك جميع المعنيين، سواء العاملين بالقطاع العام أو المتأثرين أو الوسطاء أو المراقبين، بنقاشات جدية حول صياغة القوانين المتعلقة بالفساد. ويهدف ذلك إلى الوصول إلى تشريعات فعالة تحظى بدعم الجميع (المواطنين، الوسطاء، الرأي العام). فبعض القوانين تُمرر بمكاتب مغلقة وبصياغات غامضة، مما يعطي الموظف سلطة واسعة بتفسيرها. لذا، فإن الشفافية أساسية لحماية القوانين من سوء الصياغة ولمنع الفساد ٤٨الفرع الثاني: توظيف الأدوات الرقابية بمكافحة الفساد

ولذا نجد أن الدور الذي يقوم به البرلماني بإقرار قوانين مساءلة مكافحة الفساد هو أن لهم دوراً آخر لا يقل أهمية عن إقرار هذه القوانين وهو تنفيذها، إذ لدينا آلية للتنفيذ، لا سيما محاسبة المسؤولين السياسيين المسؤولين عن تنفيذ هذه القوانين، لأن إعطاء السلطة التنفيذية فقط صلاحيات تقديرية دون محاسبة يؤدي إلى سوء استخدام الأداة التشريعية وهنا يأتي دور السلطة القضائية. البرلمان بمساءلة كبار الموظفين العموميين أبرزه الدور الذي عبر عنه بتوضيح أسلوب اتهامه وتحقيق غايته بواسطة سحب الثقة أو العزل . ويزعم البعض أن آليات السياسة البرلمانية تهدف إلى القضاء على الفساد. ثالثا: الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد. ولعل الرقابة البرلمانية ب ظل الآليات الثلاث تؤدي إلى وصول الفساد إلى أدنى مستوياته، وفي غياب هذه الآليات يصبح الوضع أسوأ. تشكل المساءلة والمساءلة أساساً أساسياً لتمكين الرقابة، لأنه بدون المساءلة والمساءلة لا توجد رقابة.٤٩ثالثا: دور السلطة التنفيذية ب محاربة الفسادوبما أن الفساد ظاهرة اجتماعية تتمثل بقيام الموظف باستخدام السلطة والجهاز الإداري وصلاحياته المهنية بغرض الإثراء الذاتي غير المشروع، فإن الفساد يمكن أن يحدث بالقطاعين العام والخاص وغالباً ما يحدث بكلا القطاعين معاً. وفي بعض البلدان أصبح الفساد منظماً.٥٠على سبيل المثال، بأساليب التوظيف هذه، فإن ما يتقدم إلى التوظيف بالهيئات والمؤسسات الاقتصادية للدولة، وخاصة بالمناصب الإدارية والإدارية العليا، لم يكن يعتمد على معايير الكفاءة والخبرة والجدارة، وهو ما انعكس على تقييمات أداء المواطنين للجهات الحكومية. وشعورهم بانتشار الفساد فيهم، ناهيك عن أنه بالواقع كان هناك استغلال للمناصب الرسمية للثروات الخاصة ودخول كبار المسؤولين التنفيذيين بقطاعات الشركات الخاصة، مستغلين مناصبهم الإدارية لتنمية أعمالهم التجارية والصناعية. الشركات الصناعية والشركات المالية بمخالفات القوانين التي تؤدي إلى انتهاك الموظف للسرية المصرفية وإمكانية سحب الأموال بأي وقت خاصة بظل ... الأزمات.٥١

كما أن هناك فساد واسع النطاق، يتمثل بالمحسوبية والمحسوبية بالتعيينات الحكومية، حيث يتجه معظم المسؤولين إلى تعيين أشخاص بالمناصب العامة على أساس القرابة أو الولاء السياسي، أو بهدف زيادة نفوذهم الشخصي والمهني وتكاليف الكفاءة والنزاهة. إضافة إلى ذلك هناك ضعف وتراجع بالمرافق والخدمات التي تخدم المواطنين، مما يعزز تنافس الجمهور على تكافؤ الفرص ويزيد من استعدادهم لسلوك الطرق المستقيمة للحصول عليها. القادرين على ممارسة المحسوبية والمحسوبية وقبول الرشاوى.٥٢ولذلك فإن الإصلاح الإداري ضروري لمكافحة الفساد من خلال الحد من صلاحيات وتعسف كبار المسؤولين، حيث أن المركزية المفرطة تخلق بيئة للفساد واللامركزية توسع نطاق الفساد. ولذلك لا بد من العمل على إيجاد منظومة متكاملة من الخدمات الحكومية وإيصالها بنزاهة لمستحقيها. وهذا يتطلب أيضاً مركزاً قوياً يلعب دوره باتخاذ وتنسيق القرارات الاقتصادية والسياسية. إن عدد الكوادر ومؤهلاتهم يساعدهم على القيام بواجباتهم بنزاهة وكفاءة٥٣.كما لا يفوتنا أن نشير إلى أن استغلال المناصب السياسية يلعب دورا هاما بتنفيذ المصالح السياسية، مثل: كالتزوير الانتخابي، وشراء الأصوات، والتمويل غير القانوني للحملات الانتخابية، والتأثير على قرارات المحاكم وغيرها من الوسائل المنتشرة، مما أدى إلى زيادة ظاهرة الفساد٥٤.بالإضافة إلى ذلك، نجد أن قواعد العمل ومدونات السلوك للموظفين بالقطاعين العام والخاص غالبًا ما تكون مفقودة، مما يمهد الطريق لممارسة الفساد٥٥.عندما نتحدث عن استراتيجية مكافحة الفساد من خلال السلطة التنفيذية، نرى ضرورة التعاون مع الحكومات الإلكترونية، حيث أن تشكيل مثل هذه الحكومات يساعد على عدم إعطاء الفرصة لمحاولات الفساد، كما أنه يسمح بمعاملات مثيرة تتيح للمواطنين القيام أن يتم تضمينها بشبكة المعلومات العالمية والتي تمنع تلقائيا أي تأخير بإنجاز الخدمات التي تهم الفرد. بالإضافة إلى ذلك فإنه يساعد على تخفيف العبء على الجهاز الإداري مما يؤدي إلى التحسن وزيادة الوعي المعلوماتي بشرائح المجتمع كما يسهم بتطوير العمل الرقابي بالهيئة بما يواكب التطورات التكنولوجية بتنفيذ البرامج. العمل الحكومي . وما يمنعنا من ذلك هو الحياة الإدارية اليومية المعقدة.٥٦

١- استقلال القضاء ومكافحة الفسادوإذا كانت الملاحقة الجنائية هي الوسيلة لمعاقبة مرتكبي جرائم الفساد وتحقيق الردع العام والخاص من خلال إنفاذ التشريعات الجنائية بهدف مكافحتها، فإن هذا الإنفاذ لا يتم إلا من خلال إقامة قضاء عادل ونزيه، التي تقوم أجهزتها بكل الإمكانات البشرية والمادية التي تؤدي دورها بأمانة وفعالية وأمانة لمواجهة الفاسدين، ويفهم باستقلال القضاء عدم تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية. بعملهم، فالاستقلال لا يعني إلا الخضوع لسلطة القانون، فيكون عملهم (القضاء) بإثبات الحق والعدالة خاضعاً لميولهم. القانون وضمير القاضي وقناعاته الحرة السليمة تقع عليه٥٧.إلا أن استقلال القضاء لا يمنع علاقاته مع السلطات الأخرى، خاصة وأن السلطة التشريعية تلعب دورا هاما بتنظيم القضاء من خلال إصدار القوانين، كما تلعب السلطة التنفيذية دورا مهما فيما يتعلق بالشؤون الإدارية. من أعضائها من الهيئات القضائية. إلا أن ذلك لا ينفي ضرورة تزويد الجهات القضائية المتخصصة بالفساد بالمقومات اللازمة، وهي:٥٨:- نزاهة القضاء وأعضاء النيابة العامة، التي أكدتها المسودة المعدلة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونص المادة ٩ مكرر. لذلك، لا بد من الاختيار الدقيق للقضاة وأعضاء النيابة العامة، ووصفهم بأنهم أشخاص يتمتعون بالأخلاق الحميدة والصفات الحميدة، ولا يخضعون إلا لضميرهم والقانون٥٩.- ضرورة قيام الدول باعتماد تدابير تشريعية تجعل من منصب القاضي أو المدعي العام ظرفاً مشدداً بجرائم الفساد، ولا سيما جرائم الرشوة، وذلك لمواجهة المحاولات المستمرة التي تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة لإفساد عدد قليل من ضعاف العقول بالعالم. مهمة تطبيق القانون٦٠.ولذلك ندرك أن أسباب الفساد القضائي تكمن بعدم تعيين القضاة على أساس الجدارة، مما يؤدي إلى اختيار قضاة فاسدين. ويوصي تقرير الفساد العالمي بأن يكون تعيين القضاة مستقلاً، على أساس الجدارة وبالتشاور مع المجتمع المدني٦١.كما أن انخفاض الرواتب ونقص التدريب يجعل الأفراد عرضة للرشوة. ولا ينبغي أن ننسى أيضًا أن الفصل غير المبرر للقضاة بسبب الفساد يمكن أن يؤدي إلى تسييس عزل القضاة ونقلهم. لذلك فإن التعيينات بالسلطة القضائية يجب أن تكون مستقلة، على أساس الجدارة وبالتشاور مع المجتمع المدني، وهذا ما يشير إليه تقرير الفساد. كما يقضي القانون العالمي لعام ٢٠٠٧ بأن يتمتع القضاة بحصانة محدودة فيما يتعلق بعملهم، وأن يتم إنشاء هيئة مستقلة مكلفة بالتحقيق بالشكاوى المقدمة ضدهم. ٦٢.ولضمان قدر أكبر من الشفافية بالنظام القضائي، نقترح نشر تقرير سنوي عن أنشطة ونفقات النظام القضائي وأن يفصح القضاة عن أموالهم وممتلكاتهم والإبلاغ عن حالات تضارب المصالح مع القضايا الموكلة إليهم. ومن الجدير بالذكر أن الأدوات التي يمكن أن تلعب دوراً فعالاً وإيجابياً بمكافحة الفساد تكمن بالتواصل مع الناخبين والمجتمع المدني للتعرف أكثر على واقع الفساد من خلال فتح حوارات وقنوات تواصل مع الرأي العام أنشئت لتعليم المواطنين كيفية التمييز. وبين تعقيد الإجراءات أو الروتين من جهة والفساد من جهة أخرى، فإن تراكم القضايا أمام المحاكم ليس فسادا، بل رشوة الموظف الإداري للمحكمة، لاستكمال معاملاتها..٦٣

الخاتمة

فالفساد آفة ذات آثار سلبية مدمرة، تؤدي إلى تدهور أوضاع المجتمع إداريا واقتصاديا وسياسيا، كما هي آفة الإرهاب. لقد أصبح ممارسة ترهق الحياة اليومية للمواطنين، مما يفرض أعباء مادية ومعنوية على المواطن ويعمق الفجوة بين المواطن والدولة، الأمر الذي يتطلب استراتيجية لحشد الوعي والعمل لمواجهة كافة أشكال الفساد وجهاً لوجه. جهد مشترك تعمل فيه كافة مؤسسات المجتمع معاً. لقد تلقينا عددًا من التوصيات من وكالاتي:- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الفساد بكافة أشكاله.- وضع استراتيجية عامة وشاملة مبنية على الأسس الدستورية والقانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والعامة.- تفعيل عمل مبادرة "النجم"، حيث أن فائدة هذه المبادرة تكمن برفع أي حصانة دبلوماسية أو سياسية يتمتع بها مهربو الأموال، حيث تعتمد على طلب من الحكومة لحجز هذه الأموال بدول أعضاء البنك الدولي حتى يتم إجراء التحقيق ومعرفة كيفية الحصول على هذه الأموال.- يعتمد النظام السياسي مبدأ الفصل بين السلطات من خلال العمل على ترسيخ استقلال القضاء بقراراته بشأن ما يجب فعله ضد مرتكبي الفساد، بغض النظر عن مستوى وظائفهم السياسية والإدارية، دون تدخل من السلطتين التشريعية والتنفيذية. سلطات.- تسهيل التحقيقات بفساد المسؤولين وممارساتهم غير القانونية وعدم منح أي حصانة للمتهمين بجرائم الفساد والتركيز على البعد الأخلاقي لمكافحة الفساد.- إقرار قانون منع ازدواج الجنسية لأي شخص يشغل منصباً حكومياً أو أمنياً رفيعاً، استناداً إلى المادة ١٨ – الدستور الرابع، بقيادة أعضاء مجلس النواب والوزراء لمنع بعض المسؤولين من استغلال الجنسية المكتسبة للتخلص من المساءلة بالعراق.- العمل على مبدأ الشفافية من خلال كشف قضايا الفساد بعد صدور الأحكام القضائية على المرتشين ونشرها للعامة.- إبعاد السياسيين عن كافة هيئات ومجالس مكافحة الفساد من خلال العمل على إنشاء هيئات رقابية متعددة وتقدمية تكون مستقلة ومنفصلة عن السلطة التنفيذية للتأكد من أنها تقوم بأدوارها دون تأثير عليها مع مراقبة أداء المرؤوسين ومراقبة أداء الموظفين للسلطة التنفيذية. سلطة.- نشر ثقافة النزاهة، ومنظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص بالعمل، والتي تلعب كغيرها من العناصر دوراً فعالاً ومهماً. على الرغم من وجود هيئة النزاهة التي تلتزم بتنمية الثقافة بالقطاعين العام والخاص، إلا أنها تقدر النزاهة والنزاهة الشخصية واحترام الأخلاق بالخدمة العامة وتدعو إلى الشفافية والمساءلة ومن خلال التوعية العامة والتعليم. أسئلة البرامج.- تعزيز نظام إنفاذ قانون الشركات، وتعزيز وتنفيذ القوانين الوطنية والدولية لمكافحة الفساد، ودعم أنظمة الحكومة الإلكترونية.- تفعيل قوانين مكافحة الفساد مثل: ب.بشأن كشف الدعاوى وقانون الفساد وتشديد أحكام مكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال المناصب العامة بالقانون الجنائي. -وضع القواعد والضوابط التي تمنع الأنشطة الشخصية أو الحكومية من التدخل بالوظيفة العامة وممارسة الأنشطة التجارية والمالية ومنع الخلط بين الأموال العامة والخاصة.ويشهد الواقع استغلال المناصب الرسمية للثروات الخاصة ودخول كبار المسؤولين التنفيذيين إلى قطاع الأعمال الخاص من خلال استغلال مناصبهم الإدارية لتوسيع عملياتهم التجارية والصناعية والمالية، مخالفين القوانين مما يؤدي إلى أن يصبح الموظف غير قادر على العمل وانتهاك السرية المصرفية وسحب الأموال بأي وقت وخاصة بأوقات الأزمات.

-التركيز على اختيار المديرين الإداريين من خلال تطبيق معايير دقيقة مثل الكفاءة والمهنية مما يساعد على تحسين الشفافية بالعمل. وتنعكس هذه المعايير على كفاءة ونزاهة الاختيار والتعيين والتدوير الوظيفي. ومن أجل إنشاء الإطار اللازم لتنظيم ذلك، يحتاج قانون الخدمة إلى المراجعة والتعديل لضمان وضع الشخص المناسب بالمكان المناسب -.تبسيط الإجراءات والروتينات المعقدة بالوزارات والمؤسسات الحكومية. وذلك من خلال تبسيط العمليات الإدارية بتقديم الخدمات وتقليل تواصل الموظفين مع طالبي الخدمة من خلال استخدام الأجهزة الإلكترونية لتحقيق الحكومة الإلكترونية -.تعزيز بعض المفاهيم مثل المساءلة والمساءلة والشفافية والنزاهة، والتي تعتبر عناصر أساسية باستراتيجية مكافحة الفساد، مثل: ب. المساءلة من خلال إخضاع أصحاب المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية ومساءلتهم عن نتائج عملهم، سواء للموظفين أمام رؤسائهم الإداريين أو الوزراء أمام السلطة التشريعية المسؤولة عن مراقبة السلطة التنفيذية.إقامة علاقات ممتازة مع المؤسسات الدولية والإقليمية لضمان الاستفادة من برامج الدعم الدولية وتفعيل إجراءات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واستخدام التقنيات الحديثة بهذا المجال. ويتم ذلك من خلال دعم الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية المتخصصة بمكافحة الفساد، وعلى وجه الخصوص منظمة الشفافية الدولية، على أن يشمل الدعم مساهمة بميزانية المنظمة حتى تحقق هدفها بالشكل اللازم دون تدخل. .

هوامش البحث

١. علي عبد الرزاق، الحوكمة بالمؤسسات العامة وأثرها على مكافحة الفساد، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ١٥، ٢٠١١، ص ٥٥.

٢. إبراهيم يوسف سلامة، التشريعات الجنائية الحديثة وأثرها على مكافحة الفساد، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، ص ١١٢.

٣. إبراهيم يوسف سلامة، التشريعات الجنائية الحديثة وأثرها على مكافحة الفساد، دار النهضة العربية، ٢٠١٦، ص ١١٢.

٤. حسين عبد الرحمن السالم، الإصلاح الدستوري وآليات مكافحة الفساد، دار النهضة، بغداد، ٢٠١٤، ص ٨١-١٠٨.
٥. علي مصطفى الحاج، القوانين الجنائية بمواجهة الفساد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ١٠١-١٢٦.
٦. جمال الدين زكي، القوانين الرقابية بمواجهة الفساد الإداري، دار القلم، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٤٧-١٦٣.
٧. أمينة يوسف عبد الله، الحوكمة وأثرها على الحد من الفساد الإداري، مجلة الاقتصاد والمال، العدد ٥، ٢٠٢١، ص ٧٤.
٨. أسامة عبد الحميد خليل، أثر الأنظمة الإدارية الحديثة بمكافحة الفساد المالي، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ٩، ٢٠١٧، ص ٨٩.
٩. نهاد عمر الشمري، التشريعات الوطنية بمواجهة الفساد المالي والإداري، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد ٦، ٢٠١٨، ص ٤٥.
١٠. سلمان ناصر الطائي، التشريعات الجنائية ودورها بحماية المال العام، مجلة الدراسات القانونية، العدد ١٠، ٢٠٢٠، ص ٧٢.
١١. فاطمة حسن الأمين، أخلاقيات العمل ودورها بالحد من الفساد الإداري، دار النهضة العلمية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٠٢.
١٢. إبراهيم يوسف النعيمي، الحوكمة ومكافحة الفساد بالدول النامية، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٧، ص ١٤٠.
١٣. عبد السلام العطار، المسؤولية الإدارية والجنائية للفساد المالي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٠١.
١٤. عبد الله محمد السامرائي، مبادئ الإدارة العامة ومكافحة الفساد، دار الكتب الوطنية، بغداد، ٢٠١٤، ص ٥٣-٨١.
١٥. محمد عدنان القيسي، إصلاح القوانين لتحقيق النزاهة والشفافية، دار الوراق، عمان، ٢٠١١، ص ١٤٧-١٧٣.
١٦. يوسف عبد المجيد حمدان، الفساد بالتشريعات العربية، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٧-٩٦.
١٧. سعيد عبد الكريم الفقي، التشريعات الجنائية ودورها بالحد من الفساد الإداري، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ١١٣-١٣٥.
١٨. عبد الفتاح عكاشة، إدارة الأزمات ومكافحة الفساد، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٤٩-٧٨.
١٩. محمد سعيد النجار، النظم الرقابية وآليات محاربة الفساد، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٨٨-١٠٥.
٢٠. عبد الوهاب الكافي، ظاهرة الفساد بالدول النامية: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٥٩-٧٩.
٢١. سيد شوربجي عبد المولى، مواجهة الجرائم الاقتصادية بالدول العربية جامعة نايف للعلوم الأمنية ٢٠٠٦،ص٥١.
٢٢. صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي / دور السلطات العامة بمكافحة ظاهرة الفساد الإداري بالعراق / أطروحة دكتوراه/ جامعة بغداد/ ٢٠٠٨،ص٦٥.
٢٣. شادية فتحية، الأثار السياسية للتحول / حالة روسيا الفساد والتنمية – تحرير أ- د مصطفى كامل السيد والداكتور صلاح سالم زرنوقة، القاهرة ١٩٩٩،ص٩١.
٢٤. د. هالة مصطفى، الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨، ص ٩٢.
٢٥. إبراهيم السامرائي، الإدارة العامة بالعراق بين الشفافية والفساد، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ٨٩.
٢٦. عبد الحليم محمد حسن، التشريعات الحديثة ودورها بمكافحة الفساد، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد ٣، ٢٠١٢، ص ٨٢.
٢٧. ميشيل موريس، القانون الدولي والفساد العابر للحدود، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس، ٢٠١٦، ص ٢٣.
٢٨. شريف بسيوني، الجريمة المنظمة والفساد الإداري، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢٤.
٢٩. حسن سلامة، مفهوم الشفافية بإدارة القطاع العام، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٩٥.
٣٠. محمود عبد الرحمن عبد الكريم، دور القوانين بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مجلة دراسات قانونية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١١، ص ٥٠.
٣١. عبد الوهاب الكافي، ظاهرة الفساد بالدول النامية: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧٩.
٣٢. محمد رشيد الحافظ، الإصلاح الإداري: أبعاده وتأثيراته، مجلة بيت الحكمة، العدد ١٩، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٤٧.
٣٣. عبد الرحمن الحلو، مكافحة الفساد بظل الأنظمة الديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ١٤، ٢٠٠٩، ص ٨٩.
٣٤. أكرم خلف الزبيدي، التشريعات العراقية ودورها بمحاربة الفساد الإداري، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص ١٣٦.
٣٥. عبد الرحمن الحلو، مكافحة الفساد بظل الأنظمة الديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ١٤، ٢٠٠٩، ص ٨٩.
٣٦. أكرم خلف الزبيدي، التشريعات العراقية ودورها بمحاربة الفساد الإداري، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، ٢٠١١، ص ١٣٦.
٣٧. د. حسن عبود الساعدي، دور الحوكمة بمكافحة الفساد المالي والإداري، مجلة الاقتصاد والمال، العدد ٧، ٢٠١٥، ص ٨٠.

٣٨. جمال علي الشواف، التحديات القانونية أمام مكافحة الفساد بالعراق، دار الكتب الوطنية، بغداد، ٢٠١٦، ص ١٤٢.

٣٩. شريف بسيوني، الجريمة المنظمة والفساد الإداري، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢٤.

٤٠. عبد الوهاب الكافي، ظاهرة الفساد بالدول النامية: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٥٩–٧٩.

٤١. عبد الحليم محمد حسن، التشريعات الحديثة ودورها بمكافحة الفساد، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد ٣، ٢٠١٢، ص ٥٨–٨٢.

٤٢. محمود عبد الرحمن عبد الكريم، دور القوانين بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مجلة دراسات قانونية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١١، ص ٣٣–٥٠.

٤٣. صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي / دور السلطات العامة بمكافحة ظاهرة الفساد الإداري بالعراق / أطروحة دكتوراه/ جامعة بغداد/ ٢٠٠٨،ص٥٧.

٤٤. شادية فتحية، الأثار السياسية للتحول / حالة روسيا الفساد والتنمية – تحرير أ– د مصطفى كامل السيد والداكتور صلاح سالم زرنوقة، القاهرة ١٩٩٩،ص٥٤.

٤٥. حسن عبد الحميد السيد الشفافية بقواعد وإجراءات التعاقد الحكومي بدولة قطر مجلة الشريعة والقانون تصدرها كلية الشريعة والقانون الأمارات العدد ٣٩ يوليو ٢٠٠٩،ص٢٣١.

٤٦. أزهار صبر كاظم وم.د. وليد كاظم الدليمي/المسؤولية الدستورية – الجنائية عن جرائم الفساد بالعملية الانتخابية بالتشريعات العراقية / مجلة كلية الكوت الجامعة / المجلد الاول – العدد ٣ ٢٠١٧ – ص ٥٥.

٤٧. سيد شوربجي عبد المولى، مواجهة الجرائم الاقتصادية بالدول العربية جامعة نايف للعلوم الأمنية ٢٠٠٦،ص٧١.

٤٨. جودت عزة عبد الهادي وسعيد حسني /تعديل السلوك الإنساني دليل الآباء والمرشدين التربويون بالقضايا التعليمية والنفسية والاجتماعية /دار الثقافة للنشر والتوزيع /عمان /٢٠٠٥،ص٥٤.

٤٩. عبد الوهاب الكافي، التشريع الجنائي بمواجهة الفساد الإداري، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٧٦.

٥٠ أنطوان مسرة دور مؤسسات المجتمع المدني بمكافحة الفساد ندوة الفساد والحكم الصالح بالبلاد العربية ٢٠٠٤جمال إبراهيم الحيدري – النماذج الإجرامية للفساد الإداري بقانون العقوبات العراقي – مجلة دراسات قانونية بيت الحكمة العدد ٢٠/٢٠٠٧ ج،ص٨٢.

٥١. عادل شاكر، ظاهرة الفساد وتأثيرها على المجتمع، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٤٤–٦٩.

٥٢. منظمة الشفافية الدولية، دليل مكافحة الفساد: العراق والدول العربية، منشورات برلين، ٢٠١٧، ص ١٨–٣٨

٥٣. ميشيل موريس، القانون الدولي والفساد العابر للحدود، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باريس، ٢٠١٦، ص ٢٦.

٥٤. علي عبد الرزاق، الحوكمة بالمؤسسات العامة وأثرها على مكافحة الفساد، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ١٥، ٢٠١١، ص ٥٥.

٥٥. مجلة الشفافية والنزاهة الدولية، مؤشرات الفساد لعام ٢٠٢٠: العراق نموذجًا، العدد ٣، ص ٣٠.

٥٦. إبراهيم السامرائي، الإدارة العامة بالعراق بين الشفافية والفساد، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٩، ص ٨٩.

٥٧. د. هالة مصطفى، الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨، ص ٩٢.

٥٨. جلال أمين، التنمية والفساد بالوطن العربي، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٤٥.

٥٩. مجموعة خبراء البنك الدولي، مكافحة الفساد: الأدوات والتقنيات، واشنطن، البنك الدولي للنشر، ٢٠٠٣، ص ٥٠.

٦٠. فوزي أوغلو، أثر الشفافية والنزاهة بالحد من الفساد الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٨٧.

٦١. د. حسن جاسم الحيدري، تحديات مكافحة الفساد بالعراق، مجلة جامعة بغداد للدراسات القانونية، العدد ٤، ٢٠١٥، ص ٢٠١

٦٢. طارق البشري، النظام السياسي ومظاهر الفساد، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٢.

٦٣. أحمد فتحي سرور، الفساد وآليات مكافحته بالتشريعات العربية، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٤٥، ٢٠١٠، ص ١٣٣.

المصادر والمراجع

أولا. المعاجم والكتب

إبراهيم أنيس – المعجم الوسيط ، القاهرة، مجمع اللغة العربية ، ٢٠١١.

جمال الدين زكي، القوانين الرقابية بمواجهة الفساد الإداري، دار القلم، القاهرة، ٢٠١٣.

جمال علي الشواف، التحديات القانونية أمام مكافحة الفساد بالعراق، دار الكتب الوطنية، بغداد، ٢٠١٦.

جودت عزة عبد الهادي وسعيد حسني، تعديل السلوك الإنساني دليل الآباء والمرشدين التربويون بالقضايا التعليمية والنفسية والاجتماعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.

حسام الدين محمد أمين – الحماية الجنائية للمبادئ الحاكمة للانتخاب السياسي بمراحلة المختلفة دار النهضة العربية – القاهرة ٢٠٠٢.

سالم محمد عبود – ظاهرة الفساد الإداري والمالي –دراسة بإشكالية الإصلاح الإداري والتنمية.

سرى محمود صيام دور أجهزة القضاء والتنفيذ بمكافحة الفساد المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الرياض ٦–٨ –١٠ ، ٢٠٠٣.

سعيد يوسف كلاب، فيصل عبد العزيز عثمان، سامر محمود أبو قرع – دور التقنيات الحديثة بمجال الكشف عن الغش والفساد الورقة مقدمة للقاء العلمي الذي تنظمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمقر» الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بالفترة بين ٧–١٠/ ٥ /٢٠٠٦.

حسين عبد الرحمن السالم، الإصلاح الدستوري وآليات مكافحة الفساد، دار النهضة، بغداد، ٢٠١٤.

شريف بسيوني، الجريمة المنظمة والفساد الإداري، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤.

طارق البشري، النظام السياسي ومظاهر الفساد، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٥.

عادل شاكر، ظاهرة الفساد وتأثيرها على المجتمع، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٥.

عبد السلام العطار، المسؤولية الإدارية والجنائية للفساد المالي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٤.

عبد العال الديربي والأستاذ محمد صادق إسماعيل – جرائم الفساد بين اليات المكافحة الوطنية والدولية – ط١ ، المركز القومي للإصدارات القانونية – ٢٠١٢.

عبد الفتاح عكاشة، إدارة الأزمات ومكافحة الفساد، دار الثقافة للنشر، القاهرة، ٢٠١٢.

عبد الله محمد السامرائي، مبادئ الإدارة العامة ومكافحة الفساد، دار الكتب الوطنية، بغداد، ٢٠١٤.

عبد الوهاب الكافي، التشريع الجنائي بمواجهة الفساد الإداري، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

عبد الوهاب الكافي، ظاهرة الفساد بالدول النامية: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٧.

عصام عبد الفتاح مطر – الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٧.عصام عبد الفتاح مطر جرائم الفساد الإداري دار الجامعة الجديدة ٢٠١٥.

عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١١.

علي عدنان الفيل، جريمة الرشوة الانتخابية (دراسة مقارنة) دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ٢٠١٢.

علي مصطفى الحاج، القوانين الجنائية بمواجهة الفساد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢.

عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح،منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق،٢٠٠٣،ص ١٩٣

عمارة محمد، قاموس المصطلحات الاقتصادية بالحضارة الإسلامية دار الشروق بيروت ١٩٩٣.

فاطمة حسن الأمين، أخلاقيات العمل ودورها بالحد من الفساد الإداري، دار النهضة العلمية، بيروت، ٢٠١٠.

فوزي أوغلو، أثر الشفافية والنزاهة بالحد من الفساد الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

مازن زاير جاسم اللامي، الفساد بين الشفافية والاستبداد، مطبعة دانية بغداد، شارع المتنبي، ط١،٢٠٠٧.

محمد بركات الاقتصاد السياسي وجدلية التنمية والفقر ،مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ٢٠٠٢.

محمد بن أبي بكر عبد الرازي محتار الصحاح دار الرسالة الكويت ١٩٨٣.

محمد مصطفى القللي بالمسؤولية الجنائية – القاهرة مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٠٤٨.

محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطني ط١ دار الشروق القاهرة ٢٠٠٤. المكتبة الوطنية، بغداد،٢٠٠٨.

منصور محمد الواسعي – حقا الانتخاب والترشيح وضماناتها، ٢٠١٠.

ناصر عمران الموسوي جريمة الرشوة الانتخابية وأحكامها مطبعة ثائر جعفر للطباعة الفنية الحديثة بيروت ٢٠١٢.

ثانياً. البحوث والمجلات

أحمد فتحي سرور، الفساد وآليات مكافحته بالتشريعات العربية، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٤٥، ٢٠١٠.

أزهار صبر كاظم وم.د. وليد كاظم الدليمي/المسؤولية الدستورية – الجنائية عن جرائم الفساد بالعملية الانتخابية بالتشريعات العراقية / مجلة كلية الكوت الجامعة / المجلد الاول – العدد ٣ ٢٠١٧ .

أزهار صبر كاظم وم.د. وليد كاظم الدليمي، المسؤولية الدستورية – الجنائية عن جرائم الفساد بالعملية الانتخابية بالتشريعات العراقية، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد الأول – العدد ٣، ٢٠١٧.

أسامة عبد الحميد خليل، أثر الأنظمة الإدارية الحديثة بمكافحة الفساد المالي، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ٩، ٢٠١٧.

أمينة يوسف عبد الله، الحوكمة وأثرها على الحد من الفساد الإداري، مجلة الاقتصاد والمال، العدد ٥، ٢٠٢١.

أنطوان مسرة دور مؤسسات المجتمع المدني بمكافحة الفساد ندوة الفساد والحكم الصالح بالبلاد العربية ٢٠٠٤.

جمال إبراهيم الحيدري – النماذج الإجرامية للفساد الإداري بقانون العقوبات العراقي – مجلة دراسات قانونية بيت الحكمة العدد ٢٠٠٧/٢٠.

حسن جاسم الحيدري، تحديات مكافحة الفساد بالعراق، مجلة جامعة بغداد للدراسات القانونية، العدد ٤، ٢٠١٥.

حسن عبد الحميد السيد الشفافية بقواعد وإجراءات التعاقد الحكومي بدولة قطر مجلة الشريعة والقانون تصدرها كلية الشريعة والقانون الأمارات العدد ٣٩ يوليو ٢٠٠٩.

حسن عبد الحميد السيد، الشفافية بقواعد وإجراءات التعاقد الحكومي بدولة قطر، مجلة الشريعة والقانون، تصدرها كلية الشريعة والقانون الإمارات، العدد ٣٩ يوليو ٢٠٠٩.

دونالد سترومبوم، الرشوة بالمشتريات الحكومية تشكل لب الفساد، مموقف اقتصادية، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الأعلام الخارجي، تشرين الثاني، ١٩٩٨.

سلمان ناصر الطائي، التشريعات الجنائية ودورها بحماية المال العام، مجلة الدراسات القانونية، العدد ١٠، ٢٠٢٠.

سيد شوربجي عبد المولى، مواجهة الجرائم الاقتصادية بالدول العربية جامعة نايف للعلوم الأمنية ٢٠٠٦.

شادية فتحية، الأثار السياسية للتحول حالة روسيا الفساد والتنمية – تحرير أ– د مصطفى كامل السيد والدكتور صلاح سالم زرنوقة، القاهرة ١٩٩٩.

صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، دور السلطات العامة بمكافحة ظاهرة الفساد الإداري بالعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

عباس عبد الرزاق، الحوكمة بالمؤسسات العامة وأثرها على مكافحة الفساد، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ١٥، ٢٠١١.

عبد الحليم محمد حسن، التشريعات الحديثة ودورها بمكافحة الفساد، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد ٣، ٢٠١٢.

عبد الرحمن الحلو، مكافحة الفساد بظل الأنظمة الديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ١٤، ٢٠٠٩.

علي الصاوي دور المجالس العربية بمحاربة الفساد المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد الندوة التأسيسية لمنظمة برلمانيون عرب ضد الفساد.

علي عبد الرزاق، الحوكمة بالمؤسسات العامة وأثرها على مكافحة الفساد، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ١٥، ٢٠١١.

محمود عبد الرحمن عبد الكريم، دور القوانين بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مجلة دراسات قانونية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠١١.

ناصر عبيد ناصر – تفكيك ظاهرة الفساد مجلة النبأ العدد ٨٠، ٢٠٠٦.

تقرير منظمة الشفافية العالمية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد ب٩– كانون الثاني والذي تم نشره من قبل لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الأنسان بسوريا.

الدليل البرلماني بمواجهة الفساد منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان ٢٠٠٦ ص ٦.ثامر العامري – مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الفساد ومعاملة المجرمين المنعقد بالقاهرة للفترة من ٢٩ نيسان ٨ مارس ١٩٩٥.

اتفاقيات مكافحة الفساد بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات.(برلين، منظمة الشفافية الدولية ٢٠٠٣.

جدلية العلاقة بين الفساد السياسي والفساد الإداري من وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية عام ٢٠٠٨، بيت الحكمة تحت عنوان الفساد الإداري (أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) بغداد، ٢٠٠٩.

نوال طارق، (الرشوة الدولية) مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين المجلد ١٢، العدد ١،٢٠١٠.

ثالثاً. القوانين التشريعات العراقية

دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥

قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١

قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨

نظام الجرائم والعقوبات المتعلقة بالانتخابات والاستفتاءات رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨.